



سياسة الجمعية في آليات الرقابة والإشراف على الجمعية وفروعها ومكاتبها ونقييمها



مقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والاشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزيز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والاحرازات لتتبع مخاطر الفساد والاحتيايل، وتعمل على تطوير العملية الادارية.

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان

أولاً: الرقابة:

أ - بالتقارير الإدارية:

ان التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام، ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

- **التقارير الدورية:** وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة: يومية، أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.
- **تقارير سير الأعمال الإدارية:** وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- **تقارير الفحص:** وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.
- **تقارير قياس كفاءة العاملين:** وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمروسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى



- تعاونهم مع فريق العمل... وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية.
- **المذكرات والرسائل المتبادلة:** وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

ب- التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ:

أ- مبدأ التكاملية:

تكاملاً الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

ب- مبدأ الوضوح والبساطة:

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

ت- مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

أن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

ث- مبدأ الدقة:

إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.



المسؤوليات

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

المراجع

اعتمد مجلس إدارة الجمعية في الاجتماع (٨) في دورته (الثالثة) هذه السياسة في ٢٠١٩/١٠/٣١ م. وتحل هذه السياسة محل جميع سياسات قواعد السلوك الموضوعة سابقاً.

أعضاء مجلس إدارة جمعية البر الخيرية بالحمنة				موظفي جمعية البر الخيرية بالحمنة			
م	اسم العضو	الوظيفة	التوقيع بالعلم	م	اسم الموظف	الوظيفة	التوقيع بالعلم
١	سالم بن سويلم حضاض القميشي	رئيس مجلس الإدارة		١	مطلق بن عواد زويد القميشي	المدير التنفيذي	
٢	تركي عبد العالي عويض الشلاحي	نائب مجلس الإدارة		٢	عبد العزيز بن شبيب القميشي	محاسب	
٣	عبد الرحمن مطلق بنيان القعياني	أمين العام		٣	عبد الرحيم بن نور المصلي	ناسخ كمبيوتر	
٤	خاتم بن بخيت فليح الشلاحي	أمين الصندوق		٤	مخلد بن بركة بريك الشلاحي	حارس أمن	
٥	جلال بن سمران الرثيع المايقي	عضو مجلس الإدارة		٥	مهنا بن بركة مطر المائقي	سائق	
٦	عوض الله عويض عواد الشلاحي	عضو مجلس الإدارة		٦	عمار بن مريزيق سفر القعياني	باحث اجتماعي	
٧	هلال بن شداد مسعف القعياني	عضو مجلس الإدارة		٧	أميرة بنت واصل عالي المطيري	باحثة اجتماعية	
٨	رجاء الله بن غلاب مبارك الشلاحي	عضو مجلس الإدارة		٨	صالح عوض الله عالي القميشي	باحث اجتماعي	
٩	عبد الرحمن محمد عتيق المايقي	عضو مجلس الإدارة					